

نحو سياسة بترولية عربية مشتركة

د. حميد القيسي *

مقدمة :

هدفنا بهذا البحث هو لفت الانتباه الى بعض جوانب السياسة البترولية العربية المشتركة وليس التركيز على سياسة بترولية مشتركة لاقطار منطقة الخليج العربي فقط نظرا لاستحالة وضع سياسة بترولية مشتركة خاصة بأقطار هذه المنطقة ، لما تتميز به هذه الاقطار من محدودية الموارد الاقتصادية غير البترولية وصغر اسواقها وكونها اقطارا ذات مسئولية قومية ودولية بوصفهم اعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الاوابك) ومنظمة الاقطار المصدرة للبترول (الاوبيك) . كل هذه السمات تجعل من غير المعقول والعملي ان نبحث في سياسة نفطية خليجية مشتركة . وأقل ما يمكن معالجته في اطار التكتلات الاقليمية هو معالجة موضوع سياسة بترولية عربية مشتركة .

ان اركان السياسة البترولية المشتركة كثيرة وواسعة ، ولها من الاهمية ما يجعل من الضروري معالجة كل ركن على حدة ، وفي ورقة مستقلة . لذا ونظرا لضيق المجال سوف يقتصر بحثنا على بعض الارقان دون غيرها ، مسترشدين في اختيارنا بمقياسي الاهمية وقلة ما أعطي اليه من انتباه في الماضي . الا ان ذلك لا يعني بآية حال من الاحوال عدم اهمية الارقان التي لم تعالج .

كما من المفيد ان نتذكر بأن اصواتا كثيرة قد تحدثت ، خلال الربع قرن الاخير ، عن وجوب اتباع سياسة بترولية مشتركة . ولقد اكدت هذه الاصوات على اهمية هذه السياسة وضرورتها . الا انه من المؤسف حقا ان تكون هذه الاصوات نفخة في رماد أو مجرد حبر على ورق . فهي لم تجد من يستمع اليها من المسؤولين عن السياسة البترولية العربية . لذا اعتقد ان أى باحث في مثل هذه المواضيع يشعر باشمئزاز ومرارة عندما يضيف صوته الى تلك الاصوات لقناعته التامة بأنه سوف لا يجد الحماس لدى من يستمع اليه ، اذ انه مقتنع بأن الدول العربية المنتجة للبترول سائرة في فلك محدد سلفا، ولا زالت التيارات

* استاذ اقتصاديات البترول بكلية التجارة في جامعة الكويت .

الاقليمية هي الطاغية في تلك الاقطار ولم نصل نحن العرب في وعينا القومي الى مرحلة الالتزام بسياسة بترولية مشتركة . على اي حال من الصعب على صاحب الرسالة أن يتخلى عن رسالته اذا كان مؤمنا بها ويعتبرها واجبا مقدسا ، فلعل الاجيال القادمة تعي مصلحتها وتسعى لتحقيقها بمعزل عن أى اعتبارات اقليمية (١) .

اركان السياسة البترولية المشتركة :

اية سياسة بترولية عربية مشتركة تعني العمل المشترك لمعالجة وتنفيذ سياسة عقلانية تخدم الاقطار الاعضاء في أهم الأنشطة الاقتصادية في حقل البترول . كما أن اية معالجة لمثل هذه الأنشطة البترولية يجب أن تقوم على دراسات علمية من الدرجة الاولى ومبنية على بحوث أصيلة تقوم بها الاطراف المعنية وتعتمد على حقائق ميدانية مستقاة بواسطة الجهات ذات العلاقة ، واضعة الهدف المشترك نصب أعينها بدون أية اعتبارات سياسية محلية أو دولية .

يمكن ادراج اركان السياسة البترولية المشتركة للاقطار العربية المنتجة للبترول في الحقول التالية :

- ١ — السيطرة على الانتاج والاسعار : اتباع سياسة سعرية موحدة للنفط الخام ومنتجاته البترولية ومعالجة ما يسمى بمشكلة فروقات الاسعار .
- ٢ — اتباع وسائل الصيانة الحديثة للموارد النفطية وما تتضمنه هذه الوسائل من الانتاج المشترك للحقول المشتركة بهدف المحافظة على ضغوط هذه الحقول ومواردها الغازية والنفطية وتنويع صناعة البترول وما تتضمنه من مشاريع الغاز المشتركة .
- ٣ — انشاء مصافي عربية متكاملة .
- ٤ — القيام بمشاريع بتروكيماوية متكاملة .
- ٥ — تنسيق نقل النفط والغاز وما يتضمنه هذا التنسيق من حذف لاساطيل النقل المحلية .
- ٦ — تنسيق السياسة البترولية في الحصول على اسواق دائمية في الدول المستهلكة للبترول سواء كانت دول متقدمة اقتصاديا أم نامية .
- ٧ — تنسيق الاستثمارات البترولية داخل الدول العربية وخارجها .
- ٨ — تنسيق الحصول على الخدمات البترولية للدول العربية ويدخل في ذلك الحصول على التكنولوجيا النفطية .

٩ - تنسيق الاستغلال لما يسمى بالفوائض المالية البترولية داخل المنطقة العربية وخارجها .

١٠ - سياسة طاقة مشتركة وما تتضمنه هذه السياسة من اجراء بحوث وبعث معرفة تتعلق ببدائل الطاقة المتوفرة في المنطقة العربية وخارجها .

١١ - تنسيق السياسة الخاصة بالتدريب وتوفير الايدي العاملة للصناعة النفطية وتوفير وسائل المعرفة بما في ذلك التوثيق النفطي وفعاليات الاعلام .

هذه هي أهم اركان السياسة البترولية العربية المشتركة في الوقت الحاضر اذا كلنا نسعى نحو مثل هذه السياسة ، علما بأننا كدول عربية منتجة للبترول قد بدأنا فعلا في اتباع سياسة مشتركة في بعض هذه الحقول ، الا ان البداية هذه قد جاءت متأخرة جدا ولم نخط لحد الان خطوات كبيرة في هذه الانشطة . ونذكر على سبيل المثال المشاريع المشتركة التي ظهرت تحت رعاية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والمتمثلة في النقل والخدمات والاستثمارات البترولية ، رغم ان مثل هذه المشاريع قد واجهت مشاكل وصعاب تحتاج الى معالجة ملحة وسريعة كما هو الحال بالنسبة لشركة النقل البحري العربية . (٢)

من اين تنطلق السياسة البترولية المشتركة ؟

كان انطلاق شعار السياسة البترولية العربية المشتركة في مؤتمر البترول العربي الاول الذي عقد في القاهرة في العام ١٩٥٩ تجسيدا لكل شعور قومي وأهداف لبعض احزاب تلك الفترة في السعي لتحقيق عمل عربي مشترك في المجالات الاقتصادية المختلفة . ان هذه الانطلاقة كانت الاولى من نوعها ولقد تبعتها انطلاقات متعددة في المؤتمرات والندوات البترولية المتلاحقة . الا انه سرء ن ما اختفت مثل هذه الانطلاقات حالما تنهي هذه التجمعات اعمالها وتبقى مجرد شعارات تراود الجميع . وبقي الحال كذلك حتى انبثقت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول في العام ١٩٦٨ فتضمنت اتفاقيتها نصوصا صريحة تسعى نحو سياسة بترولية عربية مشتركة . لذا تعتبر هذه المنظمة القلعة التي انطلق منها نشاط التنسيق في السياسة البترولية العربية ويجب ان تبقى الركيزة الاساسية لكل أنشطة السياسة البترولية المشتركة .

لقد أعطت المادة الثانية من اتفاقية المنظمة لتنسيق السياسات البترولية بين الاقطار الاعضاء (وهم عشرة في الوقت الحاضر) أهمية خاصة لما للتنسيق من أهمية في تنظيم فعاليات هذه المنظمة بما يخدم مصالح الدول الاعضاء .

كما ان المادة التاسعة والعشرين قد ابرزت مثل هذه الاهمية عندما نصت على أن « سياسات الاعضاء المتعلقة بالشئون البترولية ذات أهمية مشتركة وعلى ذلك يتعهد الاعضاء بالتشاور فيما بينهم وفي نطاق المنظمة لتنسيق موقفهم وما يتخذونه من اجراءات ازاء الاوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول . (٣)

كما ان الواجب التاريخي الملقى على المنظمة في تنسيق السياسة البترولية العربية وتوحيدها لم يكن خافيا على منشيء هذه المنظمة الاقليمية او من قام بادارة امانتها العامة . فقد تقدم امين عام المنظمة بمذكرة مسهبة الى الدول الاعضاء شارحا مبررات التنسيق واهميته بالنسبة للاقطار العربية المصدرة للبترول . ولقد نوقشت المذكرة وموضوع التنسيق في اجتماع المجلس الوزاري الثاني عشر الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٠ يوليو (تموز) ١٩٧٤ ، حيث ادرك الجميع أهمية التنسيق والعمل المشترك « مع اعطاء الاولوية للموضوعات التي يوجد حولها اتفاق عام من حيث الهدف والتوقيت اللازمين للتنسيق الفعال (٤) . وبناء على هذه المناقشة اخذت الامانة العامة للمنظمة على عاتقها واجب « متابعة » التنسيق في السياسات البترولية العربية . وليس ادل على وعي المنظمة لدورها الريادي في تنفيذ السياسة البترولية العربية الموحدة من قولها في تقرير المنظمة السنوي الثاني المرفوع الى المجلس الوزاري في تشرين ثاني نوفمبر ١٩٧٥ « ان الدول الصناعية المستهلكة للنفط تراقب التطورات النفطية في الدول المنتجة بحرص وعناية ، وهي في نفس الوقت تراهن على تفكك جانب الدول المنتجة كلما حاولت الدخول في مراحل النقل والتصنيع والتسويق بصورة غير منسقة فيما بينها . لانها في هذه الحالة ستجد نفسها تتنافس على اسواق الدول الصناعية في تصريف انتاج صناعاتها النفطية وتشغيل ناقلاتها التي استثمرت فيها الكثير من اموالها وعلقت عليها آمالها في التنمية والتقدم . ان الطريق الوحيد للحيلولة دون وقوع المنتجين في مثل هذا المنزلق المخيف هو دعم التعاون والتنسيق فيما بينهم . (٥) .

ان الواجب التاريخي الملقى على المنظمة في تنسيق السياسة البترولية العربية نابع عن الظروف المحلية والدولية التي تجد نفسها فيها . اذ بعد ان اصبحت الدول المنتجة للنفط مهيمنة على معظم مواردها النفطية وتقوم بتقرير سياسة الانتاج والبيع والتسعر وتعيين أسلوب التصنيع والنقل ، أضحى موضوع تنسيق السياسات النفطية بين الاقطار الاعضاء في المنظمة من الاهمية بمكان ، بحيث يجعل اختفائه أو تناسيه مضرا بالمصلحة الوطنية ويحول دون تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية المنشودة من السيطرة

الوطنية ، ومن ثم يحول دون تحقيق مصالح الجميع كما عبرت عنها اتفاقية المنظمة ، وخاصة في عالم قد تميز بتجمعات الدول المستهلكة للنفط لتحشيد الجهود والمجابهة مع الدول المنتجة للنفط والتي توجت بتأسيس وكالة الطاقة الدولية في نهاية العام ١٩٧٤ . (٦)

اننا نؤكد على كون منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول هي الركيزة التي تنطلق منها الفعاليات المتعلقة بالتنسيق رغم ادراكنا بأن ما حدث خلال العشر سنوات الاخيرة - وهو ما مضى من عمر المنظمة - في مجالات التنسيق لم يكن بالشيء الكبير أو الكثير . الا أن تأكيدنا هذا منبثق من حقيقة ان هذه المنظمة تضم الدول العربية العشر المصدرة للبترول ويديرها مجلس وزاري يتكون من وزراء النفط للدول الاعضاء والذي يجتمع على الاقل مرتين كل سنة للمناقشة وتبادل الافكار والتجارب . واين لنا من منظمة اكثر تماسا بالصناعة النفطية العربية والدولية من هذه المنظمة . . ؟ واين لنا من منظمة مجلس ادارتها اكثر صلة بالسياسات النفطية المتبعة في الدول العربية المنتجة للنفط . ؟

من المؤسف حقا ان نقول بأن اي استعراض لفعاليات المنظمة في مجالات التنسيق في السياسات البترولية العربية تجعلنا نصل الى الحقيقة المرة التي تشير الى أن الدول الاعضاء لم تحرز نجاحات ملموسة في هذا المجال . وان ما حققته في بعض أنشطة العمل المشترك لا يكون الا جزءا صغيرا من المجالات المتاحة والمسؤوليات المطروحة ، كما ان ما حققته من نجاح نسبي في انجاز المشاريع المشتركة سيعتمد في النهاية على مدى فعالية تنسيق السياسة النفطية والتعاون بين اقطار المنظمة . ان المنظمة لم تنجح في وضع أسس صلبة لسياسة نفطية موحدة ولا زالت الاقطار الاعضاء تتبع سياسات نفطية خاصة بها . لذا من المحزن أن نرى الفوضى الموجودة في الانتاج والتسعر وفي تخطيط تنفيذ مشاريع البتروكيماويات والتكرير والنقل في الدول الاعضاء . ان تقييم قدرات وقابليات هذه المشاريع ومدى منافسة البعض للبعض الاخر والحاجة اليها أمر حيوي يحتاج الى معالجة سريعة والا وجدت الاقطار العربية المنتجة للنفط نفسها في حالة تنافس على الاسواق فيما بينها نظرا **لاطناب** قابليتها . لقد عولج هذا الموضوع مرارا وتكرارا في المؤتمرات والندوات العربية التي عقدت في السنين الاخيرة ، الا أن نتائج هذه المعالجة لم تعد نطاق البيانات التي نشرت بعد انتهاء هذه المناسبات . والانكى من كل ذلك ، ان منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول كانت ولا تزال مكتوفة الايدي ازاء مثل هذه الفوضى ، ولم تعالج اجتماعات مجالس وزراء النفط اي تنسيق جدي في مجالات الانتاج والتسعر او تخطيط وتنفيذ مشاريع بتروكيماوية او

مصافي متكاملة . ومن المضحك المبكي أن مجرد التطرق الى موضوع الاسعار وبرمجة الانتاج يعتبر كفرا ما بعده من كفر اذا عرض للنقاش في اجتماعات العاملين في المنظمة او في مجالسها الوزارية . لذا لا غرابة في مشاهدة المواقف المتناقضة للاشقاء العرب في اجتماعات منظمة الاوبك او في المحافل الدولية النفطية الاخرى او في اتباع سياسات نفطية متناقضة في التسعير والتسويق . ونظرا لاتساع مجال التنسيق في السياسات النفطية العربية ، سيقصر بحثنا على تناول جوانب معينة منها — كما أسلفنا ذكره — وسنتناول بالذات الاركان التالية :

- ١ — السيطرة على الانتاج ومن ثم الاسعار للنفط الخام .
- ٢ — اتباع وسائل الصيانة الحديثة في استغلال الموارد النفطية في اقطار منطقة الخليج العربي بصورة خاصة .

السيطرة على انتاج النفط واسعار النفط الخام :

ان معالجة موضوع الفوضى في انتاج النفط العربي وما يترتب على ذلك من ارتباك في تسعيره من الامور الملحة التي لا يمكن لاية دراسة اغفالها على الرغم من تكرار البحث فيها . اذ ان الانتاج والاسعار وما يتبع ذلك من عوائد مالية تعتبر الاساس في كل ما يقام من مشاريع نفطية او تنمية وبالتالي تعتمد عليها مسيرة الاقطار العربية في ركب التنمية والتقدم .

يبلغ انتاج النفط الخام للاقطار الاعضاء في منظمة الاوابك حوالي ٣٢ ٪ من مجموع الانتاج العالمي ، واحتياطياتها منه حوالي ٤٨ ٪ من الاحتياطي العالمي . كما تبلغ صادراتها من النفط الخام الى مجموع النفط الذي يدخل في التجارة الخارجية للعالم حوالي ٥٤ ٪ من المجموع العالمي . وبناء على ذلك فان هذه النسب العالية لها تأثيرها فيما يعرض من نفط في الاسواق العالمية وبالتالي على الاسعار التي يباع بها هذا النفط كما هو واضح في الجدول رقم (١) .

ولما كانت عوائد النفط تشكل الجزء الاهم من الدخل القومي ودخل الحكومات للعديد من الاقطار العربية المنتجة للنفط ، وتكون بذلك العمود الفقري للفعاليات الاقتصادية والمشاريع التنموية فيها ، لذا فترك كمية الانتاج وبالتالي الاسعار التي يباع بها النفط لعوامل السوق او لعوامل سياسية بعيدة عن خدمة المصالح المشتركة من الخطورة بمكان بحيث يجعل من الضروري الالتزام بسياسة منسقة بين الدول العربية المنتجة للنفط في مجال الانتاج .

وعلى ذلك لا بد من السيطرة على انتاج النفط الخام اذا اردنا ضمان استقرار الاسعار او ارتفاعها حسبما تمليه مصلحة المنتجين (انظر الجدول رقم ٢) .

ولا غنى عن القول بأن التبريرات التي اعطيت في السنين الاخيرة لتبرير عدم تقنين الانتاج امثال « الالتزام الحضاري نحو العالم المستهلك » و « عدم عرقلة النمو الاقتصادي في العالم الغربي » و « كسب امريكا لتأييد العرب في القضية الفلسطينية » وغيرها لم يثبت اهميتها أو صحتها ولم تعد مقبولة لدى شعوب الدول العربية المنتجة للنفط . كما ان السيطرة على الانتاج من قبل الدول العربية المنتجة للنفط لا يتناقض مع التزامات هذه الدول نحو منظمة الاقطار المصدرة للبترول (الاوبك) وذلك لتشابه المصالح وللوزن الثقيل الذي تمثله الاقطار العربية في هذه المنطقة . ان قيام الدول العربية بمحاولة السيطرة على انتاج النفط فيها سيحمل الدول الاخرى الاعضاء في الاوبك على التعاون معها في هذا المجال .

وفي الواقع قامت هذه المنظمة بمحاولات عديدة اثناء فترة عملها لاستطلاع امكانيات السيطرة على الانتاج واعطاء « القيمة الحقيقية » للنفط المنتج من قبل الدول الاعضاء . الا ان محاولات الاوبك لم تنجح في وضع سياسة سيطرة على الانتاج ولم تنجح في اعطاء قيمة حقيقية للنفط المباع عالميا وحتى لم تفلح لحد الان في ضمان عدم تآكل قيمة الفوائد النفطية الناجم عن التضخم العالمي وتدهور قيمة الدولار الامريكي . وبرأينا أن سبب العلة مرجعه عدم أخذ كمية الانتاج بنظر الاعتبار لتعيين سعر البترول وبالتالي تحديد قيمته الحقيقية على ضوء المتغيرات التي تحدث في اسعار العملة المستلمة مقابل هذا النفط . اذ أن قابلية التحكم في الكمية المنتجة تتضمن قابلية احتكارية وهذا هو الواقع بالنسبة لمجموعة من الدول تنتج النسبة الكبرى من مجموع الطلب العالمي كما هو الحال بالنسبة لدول منظمة اوبك بصورة عامة ودول الاوابك بصورة خاصة . وبالتالي فان هذه القابلية الاحتكارية تمكن المنتج من فرض اسعاره وفرض نوعية العملة التي يرغب بها مقابل ما يبيع من نفط . (٧)

هناك اعتبارات عديدة غير اعتبارات التسعير توجب الأخذ بمبدأ السيطرة على الانتاج وتقنيته وأهمها يتجسد في أن عدم السيطرة على الانتاج يعني تبذيرا في الثروة النفطية وذلك لعدم الاحتفاظ باحتياطي ملائم للفترة الزمنية المطلوبة لسد متطلبات التنمية الاقتصادية . ومن ثم يظهر التبذير في ان متطلبات الصيانة الحديثة للموارد النفطية تعني اتباع وسائل من شأنها المحافظة على ضغوط حقول النفط وهذا يعني ضرورة الانتاج بالسرعة والكمية التي تتطلبها هذه المتطلبات للصيانة ، ناهيك عن أن عدم السيطرة على الانتاج

معناه عدم ترك احتياطات نفطية لتصبح قاعدة صناعية واسعة ومعيناً لاحتياجات الطاقة المستقبلية ومورداً للاموال المطلوبة في عمليات التنمية في المستقبل بما يتلائم وتوسع هذه العمليات وازدياد حجمها وأهميتها . وأهمية النفط بالنسبة للتنمية تظهر بصورة واضحة في الجدولين رقم (٣) و (٤) .

اننا مدركون للصعوبات التي واجهت مقترحات السيطرة والتقنين التي قدمت في الماضي والتي ستثار مستقبلاً عند وضع مثل هذه المقترحات موضع التنفيذ ، وبخاصة تلك الصعوبات التي تمس مقدار حصص الانتاج والاعتبارات التي يجب أن تعتمد عليها ، الا اننا مدركون جميعاً بأن بعض الدول العربية المنتجة للنفط أصبحت متخمة بفوائضها المالية وغارقة في مشاكل امكانياتها الاستيعابية المحلية وقلقة من تدهور قيم ارضيتها واستثماراتها . بينما هناك دول نفطية عربية مدينة ولها من الامكانيات الاستيعابية ما يفوق مشاريعها التنموية في الوقت الحاضر . وفي ظل هذه الحقائق من السهولة بمكان الاتفاق على المبادئ العامة أو الاعتبارات التي يقوم عليها نظام السيطرة على انتاج النفط أو تقنينه بين الدول الاعضاء في مثل هذا النظام .

ان القاعدة المثلى للسياسة الانتاجية العربية في حقل السيطرة على انتاج البترول هي محاولة ايجاد معادلة تأخذ بنظر الاعتبار كمية وقيمة النفط ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية المنتجة للنفط ، آخذة بنظر الاعتبار متطلبات الحاضر والمستقبل وامكانات الدول العربية في احتياطي النفط وقابليتها الاستيعابية لمشاريع التنمية . كل ذلك في اطار اعطاء القيمة الحقيقية للنفط كمصدر للطاقة بين بدائل طاقة اخرى .

ان اي اقتراح لما يجب أن تكون عليه كمية الانتاج في الدول الاعضاء في منظمة الاوبك أو الاوابك عديم الجدوى في ظل الاسعار المتدنية للنفط قياساً مع اسعار بدائل الطاقة . اذ ما لم يستحوذ النفط على سعر يتماشى مع قيمته الحقيقية بعرف قيم بدائل الطاقة فأية معادلة تعين كمية الانتاج تصبح غير عملية وفي غير صالح الدول المنتجة للنفط . لذا فاننا نعتقد بأن كافة المقترحات التي طرحت بمعادلة العرض مع الطلب العالمي على النفط مقترحات ضارة بمصالح الدول المنتجة للنفط .

ان نقطة البداية يجب أن تنطلق من محاولة التقليل المطلق للانتاج وبالتالي تعيين السعر وارتفاعه الى المستوى الذي يتماشى مع قيمة النفط الحقيقية بين مصادر الطاقة . حينذاك فقط وبعد مدة معينة يمكن أن ترفع أسعاره تتماشى وتوازن العرض مع الطلب العالمي .

ان هدف الذين رفعوا مثل هذه الشعارات كان نحاشي المواجهة بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له . ولكن لماذا كل هذا التردد والتخوف من المواجهة ؟ (٨) .

لقد عانينا الكثير من تردد المنتجين العرب عن العمل المشترك للسيطرة على الانتاج وكأنه لم يكن هناك فعاليات مشتركة قام بها المستهلكون لمجابهة الدول المنتجة للنفط ولم تلحق بمصالحنا أضرار جسيمة نجمت عن التضخم المالي العالمي وفي اسعار البضائع المصنعة المستوردة بالذات وعن حجب التكنولوجيا وتدهور قيمة الدولار وغيرها من الاجراءات والتطورات التي قامت في العالم المستهلك للنفط . (٩)

اتباع سياسة مشتركة لصيانة الموارد النفطية :

تتشترك أقطار الخليج العربي فيما بينها بامتلاك مكامن نفطية مشتركة . أي أن المكنن النفطي يغطي أراضي أكثر من قطر واحد من هذه الاقطار . فهناك كما يبدو امتداد لمكنن البرقان في الأراضي العراقية حتى انه يقال بانه يتصل بحقول الزبير النفطية . كما أن حقول دولة قطر متصلة بحقول دولة اتحاد الامارات . كما أن بعض المكامن السعودية مشتركة مع مكامن دولة الامارات . ثم مما لا شك فيه أن المكامن النفطية في الجرف القاري من الجزيرة العربية مشتركة فيما بين الاقطار التي لها سواحل على الخليج العربي . (١٠)

ان مثل هذه الوضعية الجيولوجية للمكامن النفطية تتطلب اتباع وسائل الصيانة الحديثة في استغلال الموارد النفطية والا أصبحت طرق استغلال مثل هذه المكامن غير كفؤة ويحدث تبذير كبير في هذه الموارد النفطية . ولا يمكن فهم هذه الحقيقة دون فهم الاسس العلمية التي يقوم عليها الانتاج النفطي . ولا بد من فهم هذه الاسس حتى نعي أهمية مثل هذا الموضوع في الاستغلال الأمثل للموارد النفطية العربية في منطقة الخليج العربي .

تعرف صيانة الموارد النفطية بأنها تحاشي التبذير قدر الامكان في الموارد النفطية في جوف الارض وخارجها وذلك باتباع الوسائل الكفؤة في الاستخراج لزيادة كمية النفط المستخرج . ومن جملة ما يتضمنه هذا التعريف الاستعمال الصحيح للطاقة الموجودة في مكنن النفط والحصول على أكبر مقدار ممكن من المواد الهيدوكربونية (من نفط وغاز) الموجودة في هذا المكنن . وتتضح لنا هذه الناحية الفنية عندما نتذكر بأنه قبل فتح مكنن النفط أو الغاز ، تحتوي المواد المحتوية في هذا المكنن من نفط وغاز وماء على طاقة كامنة

على شكل ضغط . ولكن عندما يفتح البئر بعد خفره تتحول هذه الطاقة الكامنة الى طاقة حركية نتيجة للتنفيس الذي يحدث للضغط بعد أن نزيح بعض السوائل من المكمن بواسطة فوخته . وتبدأ السوائل بالحركة للحلول محل ما أزيح من سوائل . وبناء على هذه الخاصية تستغل الطاقة المخزونة في السوائل المختلفة كوسيلة لتحريك النفط والغاز من المكمن الى البئر ومن ثم الى سطح الأرض . وغني عن القول بأن مجموع الطاقة المتوفرة في المكمن هي مجموع الطاقة الكامنة في السوائل . وتجرى عادة دراسات فنية تتعلق بمقدار الطاقة المتوفرة في المكمن الواحد وفي مصادرها المختلفة . (١١)

في سبيل الانتاج الامثل للمكامن النفطية تلاحظ ثلاثة أمور لها علاقة مباشرة بطاقة هذه المكامن هي :

- ١ - كمية الغاز والماء الموجودة في كل مكمن .
- ٢ - حجم ومسافات الابار المنتجة للنفط في كل مكمن .
- ٣ - تفهم العلاقة بين الناحيتين السابقتين مع اخذ طبيعة المكمن الجيولوجية بنظر الاعتبار .

ان الانتاج الامثل للمكامن النفطية يتطلب في جملة المتطلبات الخاصة بالصيانة وفي الدرجة الاولى ضرورة المحافظة على ضغوط هذه المكامن واستغلالها استغلالا صحيحا . وهذا يعني بادىء ذي بدء ضرورة تعيين النسب المثلى الضرورية للانتاج الكفؤ لكل من :

١ - نسبة النفط للغاز

ب - نسبة النفط للماء .

وفي ظل هذه النسب وطبيعة المكمن الجيولوجية توضع الحدود المثلى للانتاج اي الكمية القصوى اليومية لانتاج كل مكمن دون تبذير في طاقته الموجودة في الماء او الغاز .

ومن ثم يجب أن نتذكر بأن دفع النفط الى الاعلى اي الى فوهة البئر يتم اما بواسطة الغاز المذاب في النفط او بواسطة الغاز الموجود فوق النفط او بواسطة الماء الذي يحل محل النفط المستخرج . هذه هي القوى الطبيعية والتي تعتبر المصادر الطبيعية لانتاج النفط . والانتاج بواسطتها يعتبر اكفأ أسلوب للانتاج واقله تكلفة وهو ما يعرف في عالم الصناعة بالانتاج المرحلي الاول .

أما إذا بذرت هذه القوى أو مصادر الطاقة ، لسبب ما كحرق الغاز الطبيعي أو عدم الدراية بأصول الإنتاج الكفؤ أو عدم اتباع وسائل الصيانة الحديثة في دراسة طبيعة المكنن الجيولوجية ، يستعان حينئذ بوسائل ميكانيكية لرفع النفط من المكنن وذلك إما بحقن غاز الى المكنن أو حقن ماء أو مجرد استعمال مضخات لرفع النفط . إلا أن مثل هذه الوسائل مهما كانت مصادرها فهي أقل كفاءة من الوسائل الطبيعية وأكثر كلفة . كل ذلك يجعل من الضروري ضبط كمية النفط المسموح بإنتاجها والتي تعتبر النسبة القصوى للإنتاج . وأن أية زيادة في الإنتاج أو تقليصه تؤدي بالتالي الى انخفاض الضغط في المكنن بصورة مبكرة مما يؤدي الى تحرر الغاز المذاب وعدم انتظام تقدم الغاز والماء للاختلاط بالنفط وضياع قسم كبير من النفط الممكن إنتاجه (١٢) .

ومما سبق ذكره يظهر لنا بوضوح أن الاستقلالية في إنتاج المكنن النفطية المشتركة تعني عدم العناية بالتأهيلية الإنتاجية لهذه المكنن وبالتالي تبذيرا للموارد النفطية العربية ، الأمر الذي يتطلب تكوين لجان مشتركة بين الأقطار الخليجية ذات العلاقة لدراسة مثل هذه المكنن وتعيين مواصفاتها وبالتالي تحديد النسبة القصوى للإنتاج . وأي إهمال لمثل هذا الإجراء سيلحق الضرر بجميع الجهات المعنية ، وبخاصة عندما تحل المنافسة والسباق بين المنتجين للحصول على أكبر كمية ممكنة من النفط الموجود داخل المكنن المشترك . أن تاريخ صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وغيرها مليء بقصص الضرر الذي لحق بالموارد النفطية لهذه البلدان نتيجة لعدم اتباع وسائل الصيانة الحديثة أو الإنتاج المشترك للحقول النفطية المشتركة . أن خير جهة تبدأ ببحث هذا الموضوع ، هي بدون شك ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وذلك بجمع الأقطار المعنية في ندوات أو حلقات نقاش لتفهم أهمية مثل هذه الإجراءات في الحصول على الاستغلال الأمثل لمواردها النفطية . وفي الواقع بدأت هذه المنظمة التحضير لمثل هذه المهمة على اثر ندوة المكنن النفطية التي عقدت في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٧ ، آملين أن تستمر مثل هذه الجهود وتأخذ دورها في التنفيذ والاتفاق على عمل دائم للجان مشتركة تسيطر على أعمال الإنتاج وصيانة المكنن النفطية المشتركة . ومن ثم أن للدائرة القانونية في المنظمة مسؤوليتها هي أيضا في عرض نموذج يحتذى به لقانون صيانة الموارد النفطية على ضوء المتوفر من دراسات ومعرفة في هذا الشأن ، ولها في الدائرة القانونية لمنظمة الاوبيك خير مرشد في هذا المجال (١٣) .

أن تنفيذ عمليات صيانة مشتركة للحقول المشتركة سيأتي بطبيعة الحال بضرورة استغلال الغاز المنتج بصورة مشتركة أيضا . وهذا معناه انه سيأتي

اليوم الذي نشاهد فيه مشاريع غاز مشتركة تستغل غاز المكامن المشتركة في أعمال الصيانة أو التصنيع أو التصدير . والعالم العربي غني في الغاز مقارنة بكمية الانتاج منه في الوقت الحاضر ، كما هو واضح في الجدول رقم (٥) . وبالإضافة الى ذلك فان العالم أخذ بالاستغلال الاكثر فالاكثر لثروته الغازية (انظر الجدول رقم ٦) .

سياسة موحدة في فروقات الاسعار :

لم يلعب عامل دورا اكبر في زرع الشك وعدم الثقة بين الدول العربية المنتجة للبتترول خلال السنين السبعة الاخيرة من عامل فروقات الاسعار . ففي الوقت الذي اتفقت فيه الدول المنتجة للبتترول الاعضاء في منظمة الاوبك على سعر معين لنفط القياسي ، الا انها بقيت دوما في شك ازاء ما يتعلق بأنواع النفط المختلفة عن هذا النفط سواء كان مصدر الاختلاف كثافته أو محتواه الكبريتي أو بعده عن المستهلك النهائي أو شروط الدفع عند الشراء .

ان مصادر الاختلاف هذه تتضمن العديد من التعقيدات والاجتهادات ، الامر الذي جعل حل مشكلة فروقات الاسعار من الامور الصعبة بمكان . ومما زاد الطين بلة ، وعقد في الموضوع ، أن الحل لهذه المشكلة قد ترك في غرف مظلمة مغلوقة على ما يسمى بـ « منظمة اوبك » . ولم تعرض المشكلة لجمهور المختصين من خارج هذه المنظمة ، بما تحتويه من تفاصيل ، ليجتهد هؤلاء ويحصوا في الحل المنشود . كما لم تنشر المشاكل ولا الحلول المطروحة على المنظمة بصورة مفصلة وعلنية ، ليتمكن المهتمون من ابداء الرأي أو الحصول على المعرفة . وفي العادة لا يسمع من هم خارج الاوبك الا تبادل الاتهامات بين الاطراف المعنية عن وجود سوق سواء للبتترول حيث يبيع بأسعار غير متفق عليها بواسطة اعطاء خصومات فادحة ، أو التساهل بشروط الدفع أو المقايضة اللغومة ، أو السماح لبعض الاعضاء بإجراء خصومات في أسعار نفطه وعدم السماح لآخرين بالحصول على مثلها أو غيرها من تراشق للتهمة امام اعين العالم بأجمعه . كل هذا قد جعلنا نعطي هذا الموضوع مكانة لائقة به في بحثنا هذا ، لنثير الانتباه حوله ونبرزه للعيان ليكون ركنا من اركان السياسة النفطية العربية الموحدة ، التي تحتاج الى تنسيق عربي موحد بالسرعة الممكنة ، حفاظا على وحدة الصف العربي في السياسة البترولية وحماية للمصالح الاقتصادية العربية . اننا سوف لا نقترح حلا ، أو نضع معادلة لحل هذه المشكلة ، بل نحاول ابراز المشكلة ولفت النظر اليها ، وإلى التأكيد عليها وعلى ضرورة حلها ، باشتراك كل الجهات المعنية من « خبراء » داخل الاوبك وخارجها وعلى الاخص اولئك المهتمين بها من أعضاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول .

سمعنا الكثير عن كون المشكلة صعبة الحل لما تحويـه من تعقيدات وملابسات ، ونقول اذا كان الامر كذلك ، فلماذا لا تطرحوها بأبعادها على الراي العام المختص ، ليعرف الحقائق وبالتالي يقول كلمته فيها . نقول لماذا لا تبحثوا في تفاصيل هذه الأبعاد وتعقيداتها لتكن أدوات يستعان بها في اي حل مطلوب . أن أغرب الغرائب في عالم صناعة النفط العربية هي عدم وجود أية دراسة منشورة معتمد عليها وصادرة عن جهة فنية رسمية تتعلق بموضوع فروقات الاسعار ، واذا سمع المرء عن مشاريع قدمت الى منظمة الاوبيك فان الموضوع لا يتعدى مذكرة أو عدة مذكرات قدمت الى اراشيف المنظمة وبصورة سرية ولم يكتب لمثل هذه المذكرات أن ترى نور شمس الراي العام النفطي العربي .

جذور مشكلة فروقات الاسعار :

تنبع مشكلة فروقات الاسعار من عدة جذور منابتها تقع في نوعية النفط الخام من حيث الكثافة ونسبة الكبريت فيه ، والمسافة التي تفصل بين منابع النفط ومراكز الاستهلاك والتي تتطلب نقله ، ومدة دفع اثمان النفط المشتري .

١ — نوعية النفط من حيث الكثافة والمحتوى الكبريتي :

من الناحية العلمية يصنف النفط الخام عادة وفقاً لمكوناته الهيدروكربونية ، فهي إما أن تكون (١٤) :

زيوت بارافينية وهي تلك الطابع البارافيني الواضح ، أو زيوت نافثية وهي ذات طابع نفثي واضح ، أو زيوت اسفلتية وهي ذات طابع عطري اروماتيكي . ولما كانت الزيوت تختلف منتجاتها بما تحويـه من نسب لهذه المركبات ، لذا تصنف بصورة تفصيلية حسب التصنيف التالي :

نפט بارافيني / بارافيني : منتجاتها الخفيفة والمتوسطة والثقيلة من نوع بارافيني .

نפט بارافيني / نافثي : المنتجات الخفيفة بارافيني بينما المتوسطة والثقيلة من نوع نافثي .

نפט نافثي / نافثي : منتجاتها الخفيفة والمتوسطة والثقيلة من نوع نافثي .
الا أن هذا التصنيف تصنيف علمي كيمائي بعيد عن دارس الاقتصاد .

والصنيف الأكثر استعمالاً في عالم التجارة هو الذي يعتمد على الكثافة النسبية للنفط الخام بالإضافة الى محتواه الكبريتي . واعتماداً على معادلة

وضعها معهد البترول الاميركي يصنف النفط الخام الى ثلاثة اصناف : خفيف ، متوسط او ثقيل : تبعا لسيادة نسب المشتقات فيه . وعلى اساس شيوع نسبة المشتقات الخفيفة او المتوسطة او الثقيلة فيه . فالنفط الذي تكثر فيه نسبة المشتقات الخفيفة (كالبنزين ومادة النفثا مثلا) يسمى بالنفط الخفيف . اما الذي تكثر فيه المشتقات المتوسطة (كزيت الديزل مثلا) يسمى بالنفط المتوسط . اما النفط الذي تكثر فيه المشتقات الثقيلة (كزيت الوقود وزيت السفن) فيسمى بالنفط الثقيل . ولما كانت المشتقات الخفيفة تستحوذ اسعار عالية في سوق المنتجات النفطية لذا فالنفط الخام الخفيف يستحوذ اسعارا عالية في سوق النفط الخام ويليه النفط المتوسط ومن ثم الثقيل — كما هو مبين في الجدول رقم (٧) .

وهكذا فان احتواء النفط الخام على الكبريت يؤثر على سعره . فكلما زادت نسبة الكبريت فيه كلما قل ثمنه لما للكبريت من اثر على تاكل المحركات . كما ان نسبة الكبريت تجعل من عملية احتراق النفط الذي يحويه اكثر تلوثيا للبيئة وهو امر تمنعه العديد من الدول الا بحدود واطئة معقولة . ويعبر عن كثافة النفط الخام بأرقام ، كلما زادت دل على خفته ويلحق بالرقم هذا حروف تدل على اسم معهد البترول الاميركي . وتعتبر درجة A.P.I 35 الحد الفاصل بين الخفيف والمتوسط ودرجة A.P.I 28 الحد الفاصل بين المتوسط والثقيل . فما زاد عن A.P.I 35 يعتبر نفطا خفيفا . وما تراوح بين A.P.I 35 A.P.I 28 متوسطا . وما كان دون ذلك فهو نفط ثقيل . وفيما يلي نموذج لاوزان بعض النفط الخام الذي يدخل سوق النفط العالمية .

مصدر النفط	درجة الكثافة	نسبة الكبريت
خام امريكي / بنسلفانيا	٣٢.٥	٠.٣٠٪
خام مكسيكي	١٤	٤.٣٪
خام عربي خفيف	٣٤.٥	١.٧٪
خام كويتي	٣١.٥	٢.٦٪
خام فنزويلي (ثقيل)	٢٤	١.٥٪
خام جزائري	٤٥	١.٠٪
خام ليبي (سيدر)	٣٧	٢.٣٪
خام ايراني ثقيل	٣١	١.٦٠٪

٣٦	١٨٥ ٪	خام عراقي كركوك
٣٤	١٩٠ ٪	خام عراقي بصرة
٤٠	١٠٧ ٪	خام قطر ، دخان
٣٩	٨٠ ٪	خام ابو ظبي / مريان
٣٧	x	خام ابو ظبي / ام الشيف
٣٠	٨٠ ٪	خام اكوادور
٣٥	٠٠٨ ٪	خام اندونيسي / ميناس

ان جذر مشكلة فروقات الاسعار المتعلقة بدرجة الكثافة والمحتوى الكبريتي قد ظهرت بعدما اعتمد النفط العربي الخفيف كنقط قياسي ووضع له سعر معين (١٥) ، فالمسألة التي برزت هي كم نعطي من الاسعار لانواع النفط الاخرى التي تختلف عن نفط القياس كثافة ومحتوى الكبريت ؟ . ناهيك عن اخذ المحتوى الشمعي له بنظر الاعتبار ايضا . ان بعض انواع النفط تحتوي على مادة البارافين اكثر من غيرها وهي صفة غير مرغوب بها لان الشمع يجعل من النفط مادة اكثر لزوجة وبالتالي اقل تدفقا في الانابيب خاصة في الفصول والبلاد الباردة ، كما هو الحال بالنسبة للخامات الليبية والجزائرية . (١٦)

٢ - فروقات الاسعار الناجمة عن المسافة وتكاليف الشحن :

ان جذر الجانب الثاني لمشكلة فروقات الاسعار نابع عن كون النفط ينتج في مناطق مختلفة المسافة بالنسبة للمستهلكين ، ومن ثم فهناك العديد من الوسائل التي تعين اجور الشحن البحري تبعا لمن يملك الناقله بحيث يصبح من الممكن شراء النفط الخام بأسعار مختلفة تبعا للمتغيرات الآتية الذكر (١٧) . ان معالجة هذا الموضوع تبدو ناقصة دون الولوج في موضوع النقل البحري للنفط الخام ومنتجاته ، ولكن ضيق المجال للبحث يجعل من غير الممكن انجاز مثل هذه المهمة . ولعله من الممكن أن نفي بالفرض المطلوب ، اذا اوجزنا القول بأنه لما كانت المسافات بين المنتجين والمستهلكين مختلفة ، ولما كانت هناك مؤسسات مختلفة تقوم بمهمة النقل البحري والتي تتكون عادة من شركات النفط والشركات المستقلة الناقله وكل منها على استعداد لتقاضى اجور شحن مختلفة عن الاخرى ، كل ذلك يجعل من الممكن دفع اسعار مختلفة لنفس النوع من النفط في الاماكن المختلفة وحتى من الممكن دفع اسعار مختلفة لنفس النوع من النفط الخام اذا كانت هوية الناقلين مختلفة .

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو كيف نتمكن في مثل هذه الظروف وفي سوق نقل بحري متقلب أن نضع مقياسا لاسعار البترول تجعل من هذه الاسعار اساسات متناسبة فيما بينها بتناسب مسافات منابعها بالنسبة لمواقع المستهلكين ؟ ومن ثم ، ماذا ستكون نسبة التوازن هذه او صيغة المعادلة المقترحة للتعاادل اذا كانت هوية الشركات الناقلة مختلفة . . ؟ هذا هو صلب قضية اثر تكاليف الشحن في مشكلة فروقات الاسعار .

٢ - شروط الدفع ومشكلة فروقات الاسعار :

العرف المتبع في سوق النفط العالمي هو في أن يتم دفع قيمة النفط المباع خلال مدة شهرين من تاريخ استلام النفط ولقد اصبحت هذه المدة عرفا وشروطا ثبت في الاتفاقيات الاقليمية التي عقدت بين الدول المنتجة للبترول . الا أن مدة الدفع هذه قد برزت كمشكلة عندما لجئت بعض الدول المنتجة للبترول الى اعطاء مدة زمنية للدفع امدحا ثلاثة اشهر ، ويفضل المشتري - بطبيعة الحال - المدة الطويلة على المدة القصيرة ، وبالتالي يفضل أن يشتري النفط الذي يتمتع بمثل هذه الميزة . وهذا الاتفاق بين الاطراف المعنية في صفقات البيع والشراء من الامور الخاصة بهذه الاطراف ، ومن الصعوبة بمكان مراقبته او السيطرة عليه ، او حتى معرفة حدوثه . ولكن عندما يفشى السر يصبح مصدرا مؤلما من مصادر عدم الثقة وبالتالي الشك لدى الآخرين .

محاولات لتنسيق فروقات الاسعار في السنين الاخيرة :

في ظل جذور مشكلة فروقات الاسعار حاولت منظمة الاقطار المصدرة للبترول (الاوبك) تنسيق فروقات الاسعار سواء كان هذا التنسيق يشمل الاعضاء بصورة عامة او بعض الفرقاء في بعض المناطق الاقليمية . الا أن جهود التنسيق هذه قد تركزت بصورة رئيسية على ايجاد معادلة تربط فروقات الاسعار الناجمة عن اختلاف اوزان النفط . سنحاول هنا لقاء الضوء على بعض المعالم البارزة لمثل هذه المحاولات ، بما تيسر لدينا من معلومات . اذ كما أسلفنا ذكره ، معظم هذه المحاولات بقيت في السر ولم تنشر بصورة رسمية ، وكل ما هو متيسر للباحثين هو بعض المعلومات التي تسربت من الاجتماعات المغلقة .

ابتداء من اتفاقية طهران في ١٥ شباط فبراير ١٩٧١ ، نستعرض هذه المحاولات في التنسيق ، فنقول أن هذه الاتفاقية قد حددت فروقات الكثافة بمعدل ١٥ سنت لكل درجة (بدلا من ٢ سنت كما كان معمول به سابقا) لكل الخامات ما دون ٤٠ من الكثافة حتى درجة ٣٠ وعلى أن يتفق فيما بعد

حول الفروق في الخامات التي يقل وزنها عن ٣٠ درجة ، كما طبقت العلاوة على عشر الدرجة بدلا من الدرجة الكاملة . وعلى اثر هذه الاتفاقية فوضت دول منظمة الاوبك المعنية وهي (العراق والجزائر والسعودية) ليبيا للقيام بمفاوضات بشأن أسعار النفط المصدر من الموانئ العربية في البحر الابيض المتوسط . وكنتيجة لهذه المفاوضات وقعت اتفاقية طرابلس الثانية في ٢٠ اذار مارس ١٩٧١ مع الشركات النفطية المعنية ، وتم الاتفاق بالنسبة لفروقات الاسعار على أن تعطى علاوة كثافة للنفط الليبي قدرها ٢ سنتا لكل درجة فوق ٤٠ درجة و ٥٠ سنتا لكل درجة دون ٤٠ درجة و بنفس المقدار لكل عشر درجة . وقد تضمن السعر الاساسي للنفط الليبي من كثافة ٤٠ درجة وهو ٣٠.٧ دولارا للبرميل علاوة كبرت قدرها ١٠ سنتا للخامات ذات المحتوى الكبريتي ما دون ٥٠ ٪ . هذا اضافة لعلاوة قناة السويس البالغة ١٢ سنتا لكل برميل طالما كانت القناة مغلقة .

الا ان قرار دول الخليج (الذي صدر في اجتماع الكويت بتاريخ ١٦ تشرين الاول اكتوبر ١٩٧٣) والخاص بزيادة أسعار النفط الخام بواقع ٧٠ ٪ عن مستواه الذي اتفق عليه في طهران سنة ١٩٧١) قد خلخل نظام فروقات الاسعار الخاصة بالكثافة والشحن الذي جاء في هذه الاتفاقية ، الامر الذي اضطرت معه منظمة الاوبك لان تجتمع في طهران في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ لاتخاذ قرارات حاسمة لم تقتصر على زيادة أسعار النفط الخام بواقع ١٣٦ ٪ عن مستوى أسعار طهران ، بل وضع نظام مرحلي اولى يتعلق بالاسعار وفروقات النوعية . وأهم ما جاء في هذا النظام الذي له علاقة مباشرة بموضوعنا هي الاجراءات التالية : (١٨) .

١ — اعتمد النفط العربي الخفيف من وزن ٣٤ درجة المصدر من ميناء رأس تنورة كنقط قياسي وحدد سعره بـ ١١.٦٥١ دولارا امريكي للبرميل .

٢ — زيادة ٦ سنت امريكي لكل درجة كثافة اعلى من نفط القياس وتخفيض ٣ سنت امريكي لكل درجة اقل من نفط القياس .

٣ — اعطي للدول المنتجة الحق في فرض علاوة على نفطها اذا كانت نسبة الكبريت فيه اقل من نسبة الكبريت الموجودة في نفط القياس والبالغة ١.٧٠ ٪ .

٤ — تحديد علاوة الشحن على اساس معدلات الشحن العالمية لعام ١٩٧٣ واعتمادا على المقياس العالمي ٧٢ وبافتراض المسافة بين كل ميناء تصدير ونقطة وهمية سميت جزيرة كوين .

وعلى اثر ذلك أعلنت كل من ابو ظبي وليبيا العلاوات الخاصة بالمحتوى الكبريتي لخاماتها . اذ أعلنت ابو ظبي العلاوات التالية بالنسبة لنفطها الخام ذي المحتوى الكبريتي المنخفض :

النفط الخام	نسبة الكبريت	علاوة الكبريت دولار / البرميل
مبرز	٠.٧	٠.٧٥
مريان	٠.٧٥	٠.٧٠
زاكوم	٠.٩٥	٠.٥٥
ام شيف	١.٣٥	٠.٢٥

أما ليبيا فقد حددت علاوات المحتوى الكبريتي على اساس ١٣٣٦ دولارا للبرميل للخامات من كثافة ٤٠ درجة .

لم يبرهن هذا النظام المؤقت لاحتساب فروقات الاسعار فعاليتها لحل المشكلة ، اذ سرعان ما سبب هذا النظام مشكلة ذاتية ظهرت نتيجة له . فقد بدأ الطلب يزداد على الخامات الثقيلة ويقل على الخامات الخفيفة ، نتيجة لارتفاع الاسعار الناجم عن علاوات الكبريت ، الامر الذي سبب قلقا لمنتجي النفط الخفيف . وكل ذلك ادى الى ان تقوم منظمة الاوبك بجهود لقبث « بالبحث العلمي » عن المعادلة التي تضمن طلبا متوازنا على أنواع الخامات المختلفة وذلك بإجراء دراسات ميدانية والاستعانة بالمستشارين بهدف الوصول الى مثل هذه المعادلة .

الا ان نتائج الدراسة التي قامت بها منظمة الاوبك لم تعرض للمناقشة حتى عام ١٩٧٥ ، الامر الذي حدا بالاعضاء الى التعجيل في دراسة الموضوع ، ووضع حد للفروقات المجحفة التي لحقت بخاماتها . وقد تحقق طلب الاعضاء هذا في اجتماع اللجنة الاقتصادية التي عقدت في الفترة ١٠ — ١١ كانون اول (ديسمبر) ١٩٧٤ عندما قررت اللجنة الاجراءات التالية :

١ — تقييم الفروقات لنفط الخليج على اساس ٩٣ ٪ من التقييم على اسعار عام ١٩٧٣ .

٢ — وضعت فروقات معينة لخامات المنتجة في امريكا اللاتينية وشمال افريقيا واندونيسيا .

٣ — عدلت فروقات الشحن حسب حقائق جديدة خاصة بالسوق .

٤ — اعطاء مرونة في الاسعار بتعدد ٥ سنت امريكي للبرميل .

غير أن هذا الاجراء لم يغير من وضع السوق الخاص بالطلب المنخفض على النفط الخفيف لصالح النفط الثقيل ، الامر الذي حدا بحكومة ابو ظبي مثلا أن تخفض علاوة الكبريت خلال الربع الاول من عام ١٩٧٥ الى المستويات التالية :

خامات مريبان الى ٣٠ سنت للبرميل .

خامات زاكم الى ١٥ سنت للبرميل .

خامات ام شيف الى ١٠ سنت للبرميل .

وبناء على هذه التطورات اقر مؤتمر منظمة الاوبك في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٧٥ تخفيض علاوات الكثافة الى النصف بحيث اصبحت العلاوة لكل درجة اعلى من ٣٤ درجة (نفط القياس) ٣ سنت امريكي بدلا من ٦ سنت امريكي ، ودعا المؤتمر بالحاح الى ضرورة وضع نظام لاسعار الخامات ، من شأنه الاعتبار أن يقضي على مشكلة فروقات الاسعار الخاصة بالكثافة والشحن آخذا بنظر معطيات السوق .

على اثر هذه الدعوة قامت المنظمة بالاستعانة ببعض بيوت الخبرة و ببعض الخبراء الاجانب لوضع نظام دائم للاسعار يتفادى مشاكل الفروقات ، فاستعانت بالمستشار الاجنبي باتل وكذلك بمعهد الطاقة بجامعة لندن ومعهد البترول الفرنسي . الا أن جميع المقترحات التي تقدمت بها هذه الجهات لم تسفر عن نتيجة عملية يحتذى بها أو حظيت بموافقة جميع الاعضاء . (١٩)

كما تقدمت العديد من الاقطار الاعضاء بالمنظمة بمشاريع لنظام دائم مستقر ، الا أن حظها لم يكن مختلفا عن مشاريع المؤسسات الاجنبية . فقد كان هناك المشروع الجزائري (اسلوب القيمة الاستبدالية) والمشروع العراقي والمشروع الفنزويلي والمشروع السعودي والمشروع الكويتي . الا أن جميع هذه المشاريع لم يكتب لها الموافقة الجماعية لفشلها في اعطاء نظام يحدد الفروقات الخاصة بكل انواع الخامات التي تنتج في الاقطار الاعضاء في المنظمة . (٢٠) وهكذا استمر العمل بالنظام المؤقت الذي سبق الإشارة اليه مع تعديلاته اللاحقة . الا أن الفوضى في الفروقات بقيت قائمة وبالصورة التي وصفناه في اول بحثنا ، الامر الذي يتطلب الدراسة العاجلة وضرورة التنسيق . ونقطة البداية في مثل هذه الدراسة توضيح المشكلة للرأي العام المختص وقيام الجهات العربية المختصة بتوفير الجهود والمال اللازمان لمثل هذه الدراسة ليكون الجانب العربي — على الاقل — محيطا ببحثيات المشكلة . اما الامر

الآخر الذي يجب أن يواكب هذه العملية فهو ضرورة نشر جميع الدراسات التي قامت بها منظمة الاوبيك أو التي تقدمت بها بعض الجهات الفنية — خاصة كانت أم رسمية — لتوضيح الصورة امام الباحثين والمختصين خارج حلبة منظمة الاوبيك . ويا حبذا لو تقوم منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بمهمة الدراسة هذه لتكون ارشادية أو توضيحية لمعالم الطريق المسدود هذا . فهل تتمكن هذه المنظمة من هذا العمل البناء . ؟

نتائج واستنتاجات :

لقد ركز بحثنا على ثلاثة اركان من السياسة النفطية العربية المشتركة هي التنسيق في السيطرة على الانتاج ومن ثم الاسعار واتباع سياسة موحدة بصدد صيانة الموارد النفطية وضرورة وضع سياسة نفطية موحدة بصدد تنسيق فروقات الاسعار .

فقد اكدت الدراسة على الفوضى الموجودة في انتاج النفط في الاقطار العربية المنتجة للنفط واكدت على ضرورة التنسيق في الانتاج . وليس بالامر المستطاع وضع سياسة بترولية موحدة خاصة بدول الخليج وذلك لان اقطار الخليج بما تربطها من روابط وثيقة بالانتاج النفطي العربي بصورة خاصة وانتاج الدول الاعضاء في منظمة الاوبيك لا تتمكن أن تتبع سياسة انتاجية مستقلة عن الاقطار الاخرى الاعضاء في منظمتي الاوابك والاوبيك . أن الدراسة قد اكدت بصورة واضحة ، وبذا قد أضافت صوتها الى جملة الاصوات المرفوعة بهذا الصدد ، بأن الفوضى في الانتاج معناه الفوضى في الاسعار . لذا فالسيطرة على الانتاج معناه السيطرة على الاسعار ومن ثم السيطرة على التبذير في الموارد النفطية وعلى المنافسة الضارة بمصالح جميع المنتجين العرب . فعلى الرغم من الصعوبات التي ستواجهها اقطار المنطقة العربية في ايجاد معادلة للسيطرة على الانتاج وتقنيه فيما بينها ، فان الخسارة والضرر المترتبان عن غياب هذه المعادلة يفوق بحدوده اية صعوبة أو صعاب . ونظرا لفداحة النتائج المترتبة عن غياب السيطرة ، اقترحنا أن تقوم منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بمهمة المبادرة في جمع الصف للسيطرة هذه ووضع المعادلة أو المعادلات المطلوبة والقيام بكل ما هو في صلب تنسيق السياسة البترولية في هذا المجال أو غيره ، وبخاصة وان المنظمة مسؤولة بما نصت عليه اتفاقيتها — عن القيام بمثل هذه المهام .

ولقد توصلت الدراسة الى ضرورة التنسيق في صيانة الموارد النفطية وذلك بواسطة الانتاج المشترك للمكانن النفطية المشتركة بين اقطار الخليج العربي ، ذلك انه هنالك مكانن نفطية مشتركة بين الاقطار المجاورة من اقطار الخليج . فهناك مكانن مشتركة بين العراق والكويت مثلا ، وبين قطر

والامارات ، وبين الامارات والسعودية . ولغرض الحصول على الانتاج الامثل ، واستغلال الغاز والماء ، والتي اليها يرجع قابلية المكامن في دفع النفط وانتاجه بصورة طبيعية ، اقترحنا ضرورة تكوين لجان مشتركة لدراسة الصفات الجيولوجية للمكامن المشتركة ومن ثم تعيين الحدود الدنيا والعليا لانتاج كل بئر من الابار وتعين المسافات بينها ومن ثم السيطرة على نسب الغاز الى النفط ونسب الماء الى النفط وغيرها من مواصفات الصيانة العلمية الحديثة للموارد النفطية . وكنتيجة ملازمة لمثل هذه العملية ، اقترحنا ضرورة الاستغلال المشترك للموارد الغازية في مثل هذه المكامن المشتركة . كما اقترحنا أن تقوم منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بدور الرائد في جمع الصف الخليجي العربي في هذا المضمار .

أما بصدد الركن الثالث من اركان السياسة النفطية العربية المشتركة التي تناولنا بحثها والمتعلقة بفروقات الاسعار ، فقد أشار البحث بصورة واضحة الى الفوضى الموجودة في فروقات الاسعار للنفط العربي والخاصة بالكثافة أو الوزن والشحن وشروط الدفع . اذ بعد أن عين سعر نفط القياس ، وضعت فروقات لاسعار انواع النفط الاخرى لا تتماشى مع معطيات السوق ولم تعط المرونة الكافية للتكيف حسب هذه المعطيات ، ومن ثم فان مثل هذه الفروقات وضعت وكأنها اعتباطية ، الامر الذي ادى الى عدم قيام الدول الاعضاء في منظمة الاوبك باتباع مثل هذه الفروقات واعطاء الخصميات غير المتفق عليها والبيع في السوق السوداء . كما أن طبيعة ملكية الناقلات قد زادت المشكلة تعقيدا . كل ذلك بعث الشك وعدم الثقة بين الدول الاعضاء في منظمة الاوبك . لقد حاولت هذه المنظمة حل المشكلة بالاستعانة ببعض بيوت الخبرة الاجانب أو الاعتماد على بعض المعادلات أو المشاريع المقترحة من قبل الدول الاعضاء كالمشروع الجزائري والعراقي والفنزويلي وغيرها ، الا ان هذه المحاولة قد فشلت .

كنا واضحين باعترافنا بالتعقيد الذي تتميز به مثل هذه المشكلة لما تحويه من متغيرات وحيثيات وتفاصيل . كل ذلك جعلنا لا نضيف معادلة جديدة الى جملة المعادلات التي قدمت بهذا الصدد . الا أن جل تركيزنا في البحث كان على ضرورة جعل مناقشة فروقات الاسعار علنية وتوفير الحقائق والدراسات المقدمة الى الراي العام العربي المختص ليقول كلمته او رايه في المشكلة . اما ان تكون كل المناقشات والحقائق في السر والكتمان فهي ظاهرة غير صحية وتعزل ذوي الاختصاص من خارج الاوبك عن ابداء الراي او الدراسة . ولقد اقترحنا ايضا ان تقوم منظمة الاوبك بمهمة الريادة في دراسة هذه المشكلة ووضع اعمدة ارشاد لها .

جدول رقم (١)
تطور الاحتياطي والإنتاج المالي من النفط الخام
في السنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٦

الإنتاج العالمي (بيليين البرابطين يوميا)				الاحتياطي العالمي (بيليين البرابيل)				
١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٣٠.٧	٢٧.١	٢٠.٧	٢٠.٩	٣٩٨	٤٤٨	٤٨٣	٤٢٠	
١٨.٣	١٦	١٧.٦	١٨.٠	٢٨٧	٣٢٧	٣١٢	٣٠٩	
٤٤.٨	٤١.٤	٤٥.٢	٤٥.٨	٥٠.١	٥٥٨	٦٠.٧	٥٢٨	
٥٧.٤	٥٣.٢	٥٦.١	٥٥.٩	٥٩٩	٦٥٩	٧١٦	٦٢٨	
٪ ٦٧.٩١	٪ ٦٥.٥٥	٪ ٦٧.٩١	٪ ٦٧.٥٥	٪ ٧٩.٤٤	٪ ٨٠.٣٣	٪ ٧١.٦١	٪ ٧٩.٦١	
٪ ٥٣.٠	٪ ٥٠.٩١	٪ ٥٤.٧	٪ ٥٥.٣	٪ ٦٦.٤٤	٪ ٦٨.٠	٪ ٦٧.٥	٪ ٦٦.٩١	
٪ ٤٠.٩١	٪ ٣٨.٧	٪ ٣٨.٩١	٪ ٣٩.٣	٪ ٥٧.٣	٪ ٥٨.٦	٪ ٥٩.٦	٪ ٥٨.٥	
٪ ٣١.٩١	٪ ٣٠.١	٪ ٣١.٤	٪ ٣٢.٢	٪ ٤٧.٩١	٪ ٤٩.٦١	٪ ٥٠.٦	٪ ٤٩.٢	
٪ ٢٧	٪ ٢٦.٨	٪ ٢٩.٠	٪ ٢٨.٢	٪ ٢٢.٤	٪ ٢١.٧	٪ ٢٠.٠	٪ ٢١.٢	
٪ ٢١.١	٪ ٢٠.٩١	٪ ٢٣.٤	٪ ٢٣.١	٪ ١٨.٧	٪ ١٨.٤	٪ ١٦.٩١	٪ ١٧.٨	
				٤٣	٥٦	٥٧	٤٧	
				٢٥	٣٠	٢٥	٢٤	

١ - أوبك	نسبة احتياطي الدول العربية نسبياً
٢ - الدول العربية في أوبك	أوبك لتلتجها (عدد السنوات)
٣ - العلم بدون الدول الاشتراكية	نسبة احتياطي الدول في العربية في
٥ - العلم	أوبك لتلتجها (عدد السنوات)
١ : ٤ أوبك للعلم بدون الدول الاشتراكية	
١ : ٥ أوبك للعلم	
٢ : ٤ الدول العربية في أوبك للعلم بدون الدول الاشتراكية	
٢ : ٥ الدول العربية في أوبك للعلم بدون الدول الاشتراكية	
الدول غير العربية في أوبك للعلم	

المصدر : جدول الإنتاج رقم (٢٣) ، و جدول الاحتياطي رقم (٢٢) وفق تقديرات مجلة * باستثناء الاتحاد السوفيتي والمين على وجه التحديد حيث ان بقية الدول الاشتراكية ومن ناحية الاحتياطي والإنتاج تلك رقما ثانوية . انظر ، منظمة الاعطار العربية المدرة للترول ، التقرير السنوي للاحصائي ١٩٧٦ ، الكورس ١٩٧٧ ، ص ٧٥ .

جدول رقم (٢)
التقديرات المستقبلية للطلب المحلي والعالمي على نفط
دول أوبك (مليون برميل يوميا)

١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٤	
٣ر٥	٢ر٣	١ر٤	الاستهلاك المحلي في أوبك
٠ر٨	٠ر٥	٠ر٣	استهلاك الدول العربية في أوبك
٠ر٧	٠ر٦	٠ر٥	وقود سفن (أوبك)
٣٥١	٣٠٦	٢٨٩	صادرات أوبك
٣٩٣	٣٣٥	٣٠٨	انتاج أوبك

المصدر : World Energy Outlook, P. 87 ، ما عدا استهلاك الدول العربية في أوبك لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ فاحتسب على أساس نسبته الفعلية لعام ١٩٧٤ من استهلاك دول أوبك وهي ٢١٤ ٪ . انظر :

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، **التقرير الاحصائي السنوي ١٩٧٦** ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٧٧ .

جدول رقم (٣)

الطلب المستقبلي المحلي على النفط لدول اوابك واوبك
(بملايين البراميل يوميا)

١٩٨٥	١٩١٢	١٩٧٤	
١٢٦	٠.٨٣٠	٠.٤٩	استهلاك اوابك
٣٥	٢٣	١٤	استهلاك اوبك
٠.٧٥	٠.٥	٣	استهلاك الدول العربية في اوبك
٢٧٠٠	٢١٠٠	١٨١	انتاج اوابك

المصدر : ١ - ارقام عام ١٩٧٤ هي ارقام فعلية ،
فبالنسبة لاستهلاك دول اوابك والدول العربية في اوبك
فحسبت من : UN, Energy Supplies 1950 — 1974.

وبالنسبة لدول اوبك فهي من تقديرات
OECD, World Energy Outlook.

واما انتاج اوابك فمن الجدول رقم (٢٣) .

٢ - استهلاك اوبك لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ هو من

وحسب استهلاك اوابك على اساس نسبته من استهلاك
اوبك لعام ١٩٧٤ أي بنسبة ٣٦ ٪ ، واستهلاك الدول
العربية في اوبك على اساس ٢١ ٪ من استهلاك اجمالي
دول اوبك .

٣ - تقديرات الـ OECD أن انتاج اوبك عام ١٩٨٥ سيكون
٣٩٣ مليون برميل يوميا وفي تقديرات معهد الابحاث
الاقتصادية للشرق الاوسط في اليابان انها ستنتج ٤١ مليون
برميل يوميا وستكون حصة الدول العربية ٢٧٦ و هما
تقديران متقاربان وعلى هذا الاساس من التقديرات قدرنا
انتاج ٢١ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٠ و ٢٧ مليون برميل
يويا عام ١٩٨٥ .

انظر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير
الاحصائي السنوي ١٩٧٦ ، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٧٧ .

جدول رقم (٤)

تطور الطلب المحلي على الطاقة في الدول الاعضاء الاوابك (بيا يعادل الف برطانيويا من النفط الخام)

تقديرات عام ١٩٨٥ نسب ١٩٧٤/١٥	معدل الزيادة المئوية	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٥	الامارات المتحدة البحرين الجزائر السمودية سوريا المراق قطر الكويت ليبيا مصر الاجلي من الطاقة الاجلي من النفط الاجلي من الغاز
	% ٦٩	٣٩,٥٠	٣٥,١٧	٣٨,١٠	٣٦,٤١	١٧,٣٢	٣٥٠	
	% ٤٠,٣	٣٩,٠٨	٣١,٣٠	٣٢,٤٤	١١,١٦	٧,٨٢	١,٨٥	
	% ١٣,٦	١١٣,٠٥	٩٩,٨٢	٧٢,٦٤	٦٧,٣١	٦٦,٦٨	٣٩,١٦	
	% ٨,١	١١٥,٦٧	١١٢,٥٣	١٠٢,٨٥	٩٣,٨٦	٨٨,٩٩	٥٧,١٧	
	% ١١,١	٥٧,٢٠	٤٤,٣٧	٤٦,٢٨	٤٧,٣٩	٤٢,٧٨	٢٢,٢٤	
	% ٩,٧	١٣٢,٦٨	٩٨,٧٦	١٠٢,٧٠	٨٦,٥٦	٨١,٣٢	٥٧,٢٨	
	% ٢٨,٢	٢٢,٣١	٢٥,٤٣	٢٢,١٧	٢٠,١٨	٢٠,١٤	٢,٣٨	
	% ١١,٦	١٣٥,٩٨	١٢٤,٦٤	١١٩,٤٤	١٠٦,٩٣	٩٦,٦٧	٤٦,٧٣	
	% ١٨,٩	٣١,١٣	٢٣,٧٦	١٨,٩٥	١٦,٢٧	١٤,٥٣	٦,٥٧	
	% ٢,٨	١٥٩,٣٥	١٤٦,٨٢	١٥١,٦١	١٣٦,٧٥	١٢٤,٦٥	١٢٤,١٢	
	% ٩,٨	٨٣,٦	٧٤,٣	٦٨,٧	٦١,٣	٥٦,١	٣٥,٨	
	% ٧	٤٩,٣					٢٦,٨	
	% ١٧	٢,١					٧,٨	

المصدر : السنوات ١٩٦٥ — ١٩٧٤ من : 1974 . 1950 . United Nations, Energy Supplies, تقديرات عام ١٩٨٥
 لمصنف مجلد الطاقة والنفط على اساس معدل نسب النمو في الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٤ مع مضاعفة الطاقة
 المائتية والمعدل الاخرى ويسمى المنزل ما تبقى من احتياجات الطاقة .

انظر : بمثابة الاطار العربية المصنوعة للبرترول ، التقرير السنوي الاحصائي ١٩٧٦ ، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٧٦ .

جدول رقم (٥)
الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي عند نهاية العام
(تريليون قدم مكعب)

١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
			دولة الامارات العربية المتحدة :
٣١ر	٢٥ر٠	١٩ر٦	أبو ظبي
٢ر١	٢ر٢	٢ر٣	دبي
			الشارقة
٢٧ر٢	٢٧ر٥	٢٢ر٠	العراق
٤٧ر٧	٦٣ر٦	٦٥ر٣	الكويت
٧٣ر٤	٨٦ر٤	٨٢ر١	السعودية
٢ر٣	٢ر٤	٢ر٥	عمان
٤٧ر٨	٧ر٨	٨ر٠	قطر
٨ر٩	١ر٨	١ر٩	البحرين
٢ر٧	٢ر٧	١ر٣	سوريا
١١٥ر٥	١٠٠ر٢	١٠٠ر٠	الجزائر
٢٨ر٥	٢٨ر٣	٢٨ر٨	ليبيا
٢ر٩	٢ر٩	١ر٤	تونس
٢١٧٠ر٢	٢١٤٦ر٣	٢٠٦٢ر٠	بقية العالم
١٠٦ر٨	١١٣ر٨	١٠٨ر٦	المجموع العالمي

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير
الاحصائي السنوي ١٩٧٦ ، الكويت ، ١٩٧٧ ص ٨٤ .

جدول رقم (٦)

انتاج الغاز الطبيعي في العالم للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٦

(مليون قدم مكعب/يومي)

الدول	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الدول العربية				
ليبيا	١١٨ر٤	١١٢ر٣	٣٦٦ر٣	١٢٠٠ر٠
الجزائر	٣٢٧ر٩	٥١ر٤	٥٣ر٤	٧٠١ر٩
تونس	٥٧ر٠	٥٦ر٧	١٩٤ر٨	٤٦٢ر٠
العراق	٤٢٥ر٥	٣٥٤ر٢	٣٣٤ر٨	٣١٠ر٩
الكويت	١٥٩ر٢	١٢٧٩ر٣	١٠٤٤ر٢	١٠٨١ر٤
عمان			١٤ر٥	٢٤٠ر٤
مصر	٨٤ر١	١٣٦ر٢	١٣٨ر٦	١٧٧ر٦
المغرب	١٠١ر٩	٧٩ر٥	٨ر٨	٢٥ر٤
البحرين	٥٥ر٦	٩ر٠	٨ر٥	٦ر٠
قطر	٢٠ر٣	٤ر٧	م٠غ	م٠غ
الامارات	١٣١٦ر٤	١٢٦٠ر٥	١١٩٦ر٦	١٣٧٣ر٣
سوريا	م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ
السعودية	م٠غ	م٠غ	م٠غ	م٠غ

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ،

التقرير الاحصائي السنوي ١٩٧٦ ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٨٥

جدول رقم (٧)

أسعار المنتجات النفطية المصدرة من إيطاليا وروتردام
في النصف الأول لعام ١٩٧٧ (دولار للطن المتري)

المنتجات	إيطاليا	روتردام
بنزين ممتاز	١٣٩ر٥٤	١٤٥ر٩٤
بنزين عادي	١٢٦ر٢٢	١٣٣ر٣١
نفثا	١٢٤ر٧٧	١٢٨ر٣٧
كبريتين وقود نفاثات	١٢٤ر٠٨	١٢٩ر٣٧
زيت الغاز	١١٧ر٦٥	١١٨ر١٠
زيت وقود ثقيل ١ ٪ كبريت	٨٢ر٠٠	٨٣ر٨١
زيت وقود ثقيل ٣ر٥ ٪ كبريت	٧٢ر٧٥	٧٢ر١٢

المصدر : مجلة النفط والتعاون العربي ، الصادرة عن منظمة
الاقطار العربية المصدرة للبترول ، المجلد الثالث ، العدد
الرابع ، ١٩٧٧ ص ١٤٤ .

الحواشي

- (١) لقد عالجتنا الموضوع نفسه قبل ما يزيد على أربعة عشر سنة . وحول هذا ، انظر : « نحو سياسة بترولية عربية مشتركة » للدكتور حميد القيسي ، مجلة التجارة ، العدد الثالث (بغداد ١٩٦٤) .
- (٢) المشاريع النفطية العربية المشتركة التي أنشأتها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول هي :
 - أ - الشركة العربية لبناء واصلاح السفن ، تأسست في ١٩٧٣ .
 - ب - الشركة العربية للاستثمارات البترولية ، تأسست في ١٩٧٤ .
 - ج - الشركة العربية البحرية ، تأسست في ١٩٧٣ .
 - د - الشركة العربية للخدمات البترولية ، تأسست في ١٩٧٥ .
- (٣) اتفاقية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، بدون مؤلف ولا ناشر ، المادة الثانية والمادة التاسعة والمشرور من الاتفاقية .
- (٤) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الامين العام السنوي الثاني المقدم الى الاجتماع الخامس عشر لمجلس الوزراء ، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ ، ص ٦٤ .
- (٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨-٤٨ .
- (٦) اجراءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بالسيطرة على ناقلات البترول في مطلع الخمسينات . انشاء لجنة الطوارئ للشرق الاوسط في الولايات المتحدة ولجنة الطوارئ في لندن التي انشئت في ١٩٥٦ وبمدها لجنة مجموعة طوارئ صناعة البترول التي انشئت في نهاية ١٩٥٦ . واللجان المتعددة الخاصة بالطاقة التي انشأتها السوق الاوروبية المشتركة .
- انظر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، استراتيجيات صناعة النفط والفاز ، الدكتور حسين عبد الله « تطورات مواقف الدول الصناعية وتحليل آثارها المحتملة على المنتجين » الدراسات الاقتصادية ، الجزء الثاني ، (الكويت ١٩٧٧) ص ١٤١-٩٦٥ .
- (٧) المصدر نفسه ، الدكتور حميد القيسي « شركات النفط العالمية ودورها المتغير » ، ص ٩٧ - ١١٦ .
- (٨) المصدر نفسه : الدكتور علي عتيقة « الخيارات المتاحة للعلاقات الجديدة بين المنتجين والمستهلكين » ، ص ٣٢٥-٣٤٠ .
- (٩) المصدر نفسه : الدكتور فاضل الجليبي « استراتيجية الاستخدام الامثل للثورة النفطية العربية » ، ص ٣٤١-٣٦٦ .
- (١٠) اظهرت الدراسات التي قدمت في ندوة « المكامن النفطية » التي عقدتها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ وجود اكثر من خمسة مكامن نفطية مشتركة بين اقطار الخليج العربي ، ولقد اكد ذلك للمؤلف ايضا الخبر صبري المعين ، الخبر الفني في المنظمة في مقابلة شخصية .

(١١) للحصول على معلومات أوسع عن موضوع القواعد الأساسية للصيانة العلمية للموارد النفطية راجع :

E. W. Zimmerman, Conservation in The Production of Petroleum, Yale University Press, 1957, pp. 25 - 27.

(١٢) الدكتور حميد القيسي « النتائج الاقتصادية الناجمة عن عدم اتباع وسائل الصيانة الحديثة في استغلال الموارد النفطية في العراق » ، بحث قدم الى مؤتمر البترول العربي الخامس / القاهرة ١٩٦٥ ، منشورات الجلمة العربية لقرارات وبحوث المؤتمر تحت رقم ٦١ (١ - ١) / (القاهرة ١٩٦٥) .

(١٣) للحصول على معلومات أكثر بصدق جهود منظمة الاططار المصدرة للبترول لوضع قانون عام لصيانة الموارد النفطية انظر :

Mikdashi, Zuhayer, The Community of Oil - Exporting Countries, George Allen and Unwin Ltd., London 1972.

(١٤) منظمة الاططار العربية المصدرة للبترول ، أساسيات صناعة النفط والغاز ، الاستاذ أحمد نور الدين « مصافي التكرير والمنتجات الرئيسية » ، الجزء الاول ، الدراسات الفنية ، ص ٨١-١٤٠ ، مصدر سبق الإشارة الى بعض اجزائه الاخرى .

(١٥) كان الموضع محل بصورة اتفاقيات ثنائية بين الدول المنتجة للنفط والشركات صاحبة الامتياز كجزء من الالتزامات المالية لهذه الشركات . كما أن اتفاقية طهران في نوفمبر ١٩٧١ قد سحب نمط هذه الاتفاقيات على أكثر من دولة منتجة للبترول .

(١٦) السمات الشمعية للخدمات النفطية منفصلة بصورة واضحة في بحث الاستاذ أحمد نور الدين ، مصدر سبق .

(١٧) انظر : رجائي محمود أبو خضرا « ناقلات المنتجات في طريق الرجوع الى الرواج : اعتبارات تتعلق بذلك » ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الثاني ، الممد الاول - شتاء ١٩٧٦ ، ص ٥١ - ٦١ ، ولنفس المؤلف « خيارات النقل والتسويق للزيت والغاز في أساسيات صناعة النفط والغاز » ، الدراسات الاقتصادية ، م.س. ص ٧٩-٩٦ .

(١٨) انظر : عدنان داود المردود : « الاسعار المتصلة بفروق النوعية والشحن للنفط الخام في دول اوبيك » ، دراسة وتحليل (مطبوعة على ورق الرونيو ، في نيسان / ابريل ١٩٧٦) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة البترول والثروة المعدنية ، الادارة الاقتصادية . وهو بحث ابتدائي رائد الا انه يكتنفه الكثير من الغموض والتحليل وعدم الدقة .

(١٩) نفس المصدر أعلاه ، وأخبار متفرقة نشرتها الصحافة النفطية في مناسبات متعددة .

(٢٠) اتصل بعض طلبتي في اقتصاديات البترول ببعض من اشترك في اللجان الاقتصادية لمنظمة الاوبيك من اخواننا العرب وجاء انطباع الطلبة عن موضوع فروقات الاسعار بأنه موضوع شائك ومعقد ويكتنفه العديد من الغموض كما عبر عن ذلك اولئك الذين اتصلوا بهم من هؤلاء الخبراء العرب بدون أن يحاول هؤلاء تبين ما لديهم من معلومات عن الموضوع .

POLICY

TOWARD A COMMON ARAB PETROLEUM

Hameed Al-Qaysi*

It is time for the Arab petroleum-exporting countries to have a common petroleum policy especially with the existence of the Organization of Arab Producing Countries (OAPEC). The elements of any petroleum policy are many, but we can emphasize the following of common pricing policy based on production control and quotas, price differentials because of weights, sulfur contents and transportation costs and following a common conservation policy.

The need for a common pricing policy based on the control of time to agree on price differences due to weight, sulfur contents and common petroleum reservoirs and there is an urgent need for common conservation techniques to be followed. The neighbouring Arab countries would discover that reservoir pressures are wasted if a scientific conservation technique is not followed.

